رئيس تحضيرية الحزب الليبرالي اليمني لـ 14 أكتوبر :

الإسلام السياسي خطر يقود البلاد إلى منزلق الانقسام والطائفية والتشظي

هاجم رئيس اللجنة التحضيرية لـ«الحزب الليبرالي اليمني» منصور الصمدي ما أسماهم بـ«جماعات الإسلام السياسي» في اليمن بطرفيه السني والشيعي باعتبارهما خطراً يقود اليمن إلى منزلق التشظي والانقسام والحروب الأهلية. واكد الصمدي ان الساحة اليمنية بحاجة الى قوى سياسية جديدة واصفاً الأحزاب والقوى السياسية اليمنية بالشائخة والهرمة وانها لم تعد قادرة على تقديم مشاريع سياسية هادفة وحقيقية تتماشى مع روح ومتغيرات العصر، معتبرا الاحزاب الجديدة عبارة عن مشاريع هشة مكررة لبعضها البعض في البرامج والأهداف والتوجهات.

وتطرق رئيس تحضيرية «الحزب الليبرالي اليمني» في حوار مع «14 أكتوبر» إلى جملة من القضايا والمشكلات المهمة التي تشهدها الساحة اليمنية الوقت الراهن، فإلى حصيلة الحوار:

> حاوره/ معين النجري

الليبرالية هي المشروع السياسي الوحيد الخالي من مفاهيم فرز الناس على أسس طائفية أو مناطقية

فتاوى تكفير الليبراليين ناتجة عن جهل الجماعات الدينية بحقيقة هذا الفكر الإنساني العظيم ومزاياه

• كيف تقبل الشارع اليمني الإعلان عن تأسيس حزب ليبرالي؟

•• في الحقيقة أننا وقبل اشهار الحزب كنا واضعين في حساباتنا ان تقابل الفكرة بانتقادات، لكننا فوجئنا أن الغالبية رحب بها بل وباركها وتفاعل معها، ومنذ الوهلة الأولى للاشهار انهالت علينا الرسائل والاتصالات التي تهنئ وتبارك من مختلف المحافظات والمدن اليمنية من المغتربين اليمنيين في عدد من دول العالم، وما فاجأنا أكثر أن عدة من تلك الرسائل جاءت من شخصيات اجتماعية وقبلية لم نكن نتصور ان مثلها يؤيد ويعي ماهية الفكر الليبرالي، هذا طبعا الى جانب التفاعل الكبير الذي ابدته وسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية والتي تعاطت مع خبر الاشهار بشكل غير مسبوق.

وبصراحة هذا التفاعل والاهتمام الكبير أوصلنا الى حقيقة مهمة ربما الكثير يجهلونها وهي ان التيار الليبرالي داخل الشعب اليمني واسع وعارم وقوي وواعد بمستقبل كبير يضم قوى هائلة، وان الانسان اليمني بفطرته وطبيعته بغض النظر عن التركيبة الاجتماعية والفكر الديني يعد ليبراليا لأنه يتعامل بواقعية كبيرة مع ظروفه اليومية، كما انه يمتلك فكرا متحررا، ربما ما اصابنا بالشلل هو افكار دينية وثقافية وافدة من خارج المجتمع اليمني كـ«الوهابية والشيعية»، لكن في حقيقة الامر الانسان اليمني ليبرالي بالفطرة.

• اقترنت مصطلحات «الليبرالي» و«العلماني» في الخطاب الديني بالكفر، كيف تجاوزتم هذه العقبة؟

•• هذه التفسيرات أو بالأصح الاتهامات تطلقها الجماعات الدينية خصوصا المتشددة، وباعتقادي أنها في الأصل ناتجة عن جهل هذه الجماعات بحقيقة هذا الفكر الانساني العظيم ومزاياه الليبرالية، فهو فكر بشري مستخلص في الأصل من الأديان السماوية ومن التراث الفكري والثقافي الذي خلفه الرسل ومن جاء بعدهم من المفكرين والفلاسفة العظام، وضع كلبنة أولى في سبيل تحقيق مبادئ العدل والمساواة والحرية والتعايش السلمي بين الناس دون النظر أو التمييز بين ألوانهم أو إشكالهم أو انتماءاتهم أو أفكارهم.

والليبرالية من منظورنا الإسلامي عبارة عن حركة وعي اجتماعية جاءت إلى جانب التعاليم الإسلامية لتكمل مكارم الأخلاق وتحث الإنسان على التفكر والإبداع والخلق والعمل كما تحث الناس على التراحم والتعاون والمساواة فيما بينهم، وباعتقادي أن هذه هي المظاهر التي يؤكد مطلقو فتاوى التكفير على ضرورة اقترانها بالمؤمنين، كما أن الليبرالية ليست فكرا مقدسا ولا جامدا ولا ثابتا إنما مر بمراحل مختلفة واغتنى بمفاهيم جديدة مختلفة، وبالتالي فإن عملية تطويعها وتكييفها وفق ما يتماشى مع قيم وتقاليد وأعراف مجتمعنا وديننا ومفاهيمنا أمر وارد لا شك فيه ، ونحن لسنا ملزمين بتطبيق الليبرالية بكل مفاهيمها ومبادئها الغربية الحدية، هناك جملة من المبادئ والأسس والمنطلقات الرئيسة توحد كل المنتمين لهذا الفكر، لكن تبقى لكل مجتمع خصوصيته وهذه احد أهم مميزات هذا الفكر انه قابل للتبلور والتكيف وفق خصوصية كل مجتمع، ونحن حريصون على أن يكون لنا ليبراليتنا الخاصة ، ربما ما يغيض هؤلاء في الليبرالية هو أنها ترفض فكرة سيطرة رجال الدين على المشهد السياسي، ولا اخفي عنك أن لدينا نخبة من الناشطين السياسيين والأدباء والمثقفين أخذوا على عاتقهم مهمة التأصيل للفكر الليبرالي من منظور يمني عربي، أي من وحي تراثنا الثقافي اليمني والعربي، بمعنى أننا نريد أن نثبت أن لليبرالية راسخة في التاريخ والتراث العربي، وان الليبراليين العرب رافعو راية الحرية أمام التدخل الخارجي والاستبداد الداخلي ودعوا إلى الحرية ودولة القانون والعدالة في مناقشاتهم السياسية منذ أمد بعيد .. وباختصار طالما أننا مؤمنون بهدفنا ونبل رسالتنا، سنواصل مشوارنا ونحن واثقون أن الله معنا ولن يصيبنا أي مكروه سوى ما هو مقدر ومكتوب لنا.

• ألا تعتقد أن الأحزاب الدينية هي الأكثر حضورا وربما الأوفر حظا في الوصول إلى السلطة والاستحواذ على الشارع؟

•• لا اعتقد ذلك .. صحيح أن هذه الأحزاب أو الجماعات حققت حضورا ملحوظا في الساحة خلال الفترة الماضية وتمكنت من تصدر المشهد السياسي والاستحواذ على الكثير من المراكز القيادية في الدولة، لكن ذلك لا يعني أنها الأكثر شعبية في الشارع أو صاحبة الأغلبية وان بإمكانها الوصول إلى السلطة .. حضورها هذا جاء نتيجة لاستغلالها الظروف الاستثنائية التي مرت ولا تزال تمر بها البلاد، والتي من خلالها جاءت التسوية السياسية وتم تقاسم السلطة، ونتيجة أيضا لما تحظى به هذه الأحزاب والجماعات من دعم مادي وسياسي كبير من قبل قوى وأطراف إقليمية ودولية مختلفة، وقيامها بتخصيص جزء كبير من ذلك الدعم للتسويق والترويج الإعلامي لنفسها ومحاولة الظهور أمام الآخرين بأنها الوحيدة التي تستحوذ على الشارع .. لكن في حقيقة الأمر وهذا ما ستؤكده وتثبته الفترة والانتخابات القادمة، حضور هذه الأحزاب والجماعات محدود ومحصور على المؤمنين بها عقائديا وهم قلة قليلة، وعلى العكس مما تعتقده وتتوهمه قيادات هذه الأحزاب بأنها استطاعت أن تكسب الشارع وتضاعف من شعبيتها خلال الفترة الماضية، فإنني استطيع الجزم بان ما قامت به من أعمال وممارسات خلال فترة الثورة وتحديدا داخل ساحات الاعتصام والتي اتسمت جميعها بالإقصاء والتهميش والقمع والمغالطة والاستحواذ، إلى جانب ما تقوم به اليوم من انتهاكات وقمع وتصفيات للناشطين السياسيين، بالإضافة إلى التمييز بين الجرحى ، جميعا أفقدتها أعداداً كبيرة من جماهيرها وخلقت حالة من السخط العام ضدها لدى الكثير من أنصارها ولدى الشارع اليمني عموما .. كما إن الفشل الذريع الذي منيت به الجماعات الإسلامية التي صعدت إلى الحكم في كل من مصر وتونس وما تمارسه من قمع وانتهاكات وتصفيات بحق معارضيها ، كشفت هي الأخرى حقيقة النوايا السيئة التي تضمرها الأحزاب الدينية للشعوب العربية عموما، وبالتالي فان الرهان على أن هذه الجماعات صاحبة الحظ الأوفر في الوصول إلى الحكم خاطئ وغير واقعي.

• كيف ستتعاملون مع الجماعات الدينية التي تعتبر الليبرالية كفرا بواحاً؟

•• أولا كما قلت لك الليبرالية ليست كفراً ولا علاقة لها بالإلحاد، ومن يعتبرها كذلك ليس سوى جاهل وأمي ومتطرف وأحمق فاقد لملكة التفكير الخلاق لا يفقه مما يدور حوله ومن الحياة بشكل عام شيء، وكل أفكاره وقناعاته مبنية على أقاويل ودعاوى ماضوية عتيقة، ولذلك نقول لهؤلاء: اقرؤوا اولا واطلعوا وابحثوا ودققوا عن ماهية هذا الفكر، وعندما تكتمل لديكم الصورة تعالوا ناقشوا وأطلقوا أحكامكم وفتاواكم ، أما كيف سنتعامل معهم فنحن يمنيون مؤمنون بالله موحدون نعمل في ظل واقع ديمقراطي يحترم التعدد والتنوع والاختلاف، وهذا معناه أن العمل السياسي أو الحزبي ليس حكرا على احد، ونحن لسنا ملزمين بأخذ الإذن أو التصريح بمزاولة نشاطنا من احد، ومثلما نحن نحترم الآخرين بمختلف انتماءاتهم وقناعاتهم وتوجهاتهم وأفكارهم وإيديولوجياتهم يجب عليهم أيضا أن يحترمونا، كما أن العمل السياسي تنافسي والشعب هو من يقرر من هو الأصلح ومن هو الأجدر بإدارة شئونه، كما إننا نزاول نشاطنا بطريقة سلمية ولسنا ممن يحملون السلاح ولا نجيد أساليب التصفيات ولا علاقة لنا بالعنف، شعارنا السلام وليس لدينا مشكلة مع احد، الكل حبايبنا وإخواننا، وسنواصل مشوارنا على النهج ذاته، لكننا وفي حال اكتشفنا أن احداً وقف في طريقنا أو سعى إلى عرقلة نشاطاتنا، أو استهدف احدنا ، لن نسكت وسنتصدى له بكل الطرق والأساليب القانونية وغير القانونية الممكنة ، وأحب أن أشير هنا إلى انه سبق أن تلقينا تهديدات بالخطف والتصفية الجسدية أكثر من مرة، عبر اتصالات ورسائل مختلفة، وأخرى عبر أشخاص نقلوا لنا تلك التهديدات بشكل غير مباشر عن طريق النصح، وجميعها تطالبنا بالتخلي عن فكرة تأسيس الحزب، لكننا بصراحة لم نلق لأي منها بالاً، ولم نوظفها سياسياً وإعلاميا كما يفعل البعض، نحن واثقون بأنفسنا ومؤمنون بأهمية وعظمة رسالتنا، ولن نخاف احداً.

الإقصاء والتهميش والقمع والمغالطة والاستحواذ من قبل الجماعات الدينية أوجدت سخطاً وغضباً لا حدود لهما

• تشهد الساحة اليمنية تكتلات حزبية هل سينظم حزبكم إلى أي تكتل؟ وهل هناك أي تنسيق بينكم والأحزاب الأخرى؟

•• نحن ندرك أهمية التحالفات السياسية، ونعي أيضا أهمية وجدوى الأهداف والمكاسب السياسية الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلالها، وهذا الأمر يعد واحداً من الأجندة التي سنعمل عليها في المرحلة القادمة .. والحقيقة أننا حتى الآن لم نعقد أية اتفاقات مع أي حزب أو جماعة أو تيار، لأننا نرى أن هذا الأمر سابق لأوانه، ولأن لدينا مهام وأولويات نحن عاكفون على استكمالها وانجازها في الوقت الحالي.. لكن ذلك لا يعني أن نغفل هذا الجانب بل إننا على تواصل مع العديد من الأحزاب والتكتلات السياسية، ونحن عازمون على التحالف مع عدد منها خصوصا الفاعلة والمؤثرة على الساحة، وبالتحديد القريبة منها من الأفكار والمبادئ والتوجهات الليبرالية والمدنية .. ولدينا رؤى وأفكار جديدة نحن نثق أن بإمكاننا من خلالها أن نؤسس لتكتل سياسي قوي وفاعل ومؤثر لا يمكن لأحد تجاوزه.

• عشرات الأحزاب تشكلت بعد ثورة الشباب ومعظمها تظل مجرد أسماء؟ برأيك هل هذا الحراك الحزبي سيخدم الديمقراطية أم سيضرها؟

•• اعتقد أن المسألة تحتمل الجانبين بمعنى أن لها جانب ايجابي وآخر سلبي .. ايجابياتها تكمن في أنها تساعد على خلق جو من التفاعل والحراك والحماس والمنافسة السياسية الجادة، وتحرك المياه الراكدة في الشارع السياسي، وتتيح أيضا للأفراد خيارات متعددة يستطيع من خلالها كل واحد منهم اختيار ما يتناسب ويتوافق مع قناعاته وتوجهاته ويلبي تطلعاته ومصالحه، هذا طبعا إذا ما افترضنا أننا نعيش في مجتمع ديمقراطي وكل من هذه الأحزاب له ايديولوجيته وفكره الخاص، أما سلبياتها فتنحصر في أن هذه الكثرة قد تتحول مع الأيام إلى إشكالية يصعب التمييز بين مكوناتها أو التعاطي معها، خصوصا عندما يكون غالبيتها مجرد مسميات هشة لا أهداف لها ولا برامج ولا أفكار ، وهذا للأسف ما هو حاصل لدينا .. فغالبية الأحزاب في بلادنا سواء الجديدة منها أو القديمة عبارة عن كيانات ضعيفة تكرر بعضها البعض في التوجهات والأهداف والبرامج والسياسات، تدار من قبل أفراد وجماعات الكثير منهم لا يفقهون من العمل السياسي والحزبي شيء، وكل همهم منصب على الاسترزاق وكيفية تحقيق مكاسب ومصالح فردية رخيصة، وخير مثال على ذلك ما شهدناه مؤخراً عندما سارع عدد من الأحزاب الجديدة بتشكيل أنفسهم «وكلفتوا» أمورهم بشكل عشوائي وذلك بغية حصولهم على التراخيص والاعترافات من لجنة الأحزاب، وكل ذلك بهدف حصولهم على حصص من مقاعد لجنة الحوار ، متناسين أن تأسيس حزب يعني تأسيس نظام سياسي جديد ووطن جديد.. لذلك نؤكد أن تعدد هكذا كيانات بلا شك له انعكاسات سلبية خطيرة تهدد أي تجربة ديمقراطية في بلد في العالم .. وباختصار بلادنا بحاجة إلى قوى سياسية جديدة لان اغلب القوى الموجودة بما فيها المسيطرة على الساحة السياسية والمالكة لسلطة صنع القرار شاخت وهرمت ولم تعد قادرة على تقديم مشاريع سياسية هادفة وحقيقية تتماشى مع روح ومتغيرات العصر، وتستطيع من خلالها إقناع الآخرين للاتفاق حولها، قياداتها هي نفسها التي عرفتها بلادنا وشعبنا قبل ثلاثين سنة لم تتغير ولم تتبدل، وهذه القيادات هي الأخرى شاخت وفقدت ملكة التفكير الخلاق، استهلكت كل ما لديها من طاقات ورؤى وأفكار، ولم تعد قادرة على تقديم أي جديد يذكر .. لذلك مطلوب من القوى التحررية الشابة والجديدة داخل هذه الجماعات والأحزاب تحمل مسئولياتها الوطنية، وإدراك أن استمرار مكابرتها وتغنيها بتراث وماضي أحزابها وقياداتها الجامدة لن يمكنها من الدخول إلى رحاب العصر بل سيبقيها أسيرة التخلف والعيش ضمن أوضاع من التحجر والجمود، مطلوب منها تحييد جميع القيادات العتيقة والهرمة وتولي مسئولية إدارة هذه الأحزاب وتجديد برامجها ورؤاها، وإذا لم تتمكن من ذلك فليس أمامها سوى اختيار أماكنها ضمن الأحزاب السياسية الجديدة التي ترى أنها جديرة بحمل المشروع الوطني في المستقبل.

• هل لك أي تواصل مع الحراك الجنوبي أو جماعة أنصار الله ؟

•• نحن على تواصل مع كافة القوى والمكونات السياسية والشعبية في عموم المحافظات، وليس لدينا مشكلة أو تحفظ على احد .. والحراك الجنوبي كان حاضراً معنا من الوهلة الأولى لتأسيس الحزب، وقد انتخب الأخ عمر احمد عمر عضواً في اللجنة التحضيرية للحزب وهو في الأساس احد الناشطين الشباب في الحراك الجنوبي، كما أن العشرات من الحراكيين بينهم شخصيات قيادية أعلنوا انضمامهم للحزب، ولدينا عدد من الناشطين يتولون عملية استقبال طلبات العضوية وتسجيل المنظمين في قوائم الحزب، وفي الحقيقة نحن - في الحزب الليبرالي - مع مطالب كل الأقليات وكل الفئات والشرائح الاجتماعية وكل المظلومين في هذه البلد، وقد طالبنا القيادة السياسية والحكومة أكثر من مرة بسرعة إجراء إصلاحات سياسية جدية من شأنها أن تعيد الثقة للمواطنين وتعزز مسار المصالحة الوطنية وتشيع مناخات الاستقرار والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع أهمها كان (إعادة المبعدين العسكريين الجنوبيين إلى وحداتهم في الجيش والأمن وتعويضهم تعويضا عادلاً عن كل ما تجرعوه من معاناة طيلة السنوات الماضية، والمسارعة أيضا بمعالجة ملف الأراضي في الجنوب) باعتبار هذين المطلبين أهم الأسباب التي أدت إلى تشكيل الحراك الجنوبي ، أما فيما يخص جماعة أنصار الله فهؤلاء في الحقيقة لا نعرفهم.

• ما الذي سيقدمه الحزب الليبرالي لتفادي صراع مذهبي يوشك اليمن أن يقع فيه؟

•• فكرة الحزب الليبرالي أساسا قائمة على مفاهيم الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية والتمثيل الفردي للإنسان، وفي الفكر الليبرالي لا مجال للمفاهيم والايديولوجيات القائمة على مصالح طبقية او طائفية او عنصرية، كما ان خلاصة ما ندعو اليه في الحزب هو العمل لما من شأنه خدمة الانسان الفرد بصفته انسان وتحقيق مصالحه بعيدا عن اية تفسيرات او قولبة، وباعتقادي ان ذلك هو الحل الامثل الذي من خلاله يمكننا ان نجنب بلادنا مخاطر وتبعات اية صراعات طبقية او طائفية، لا شك ان عمليات التعبئة والتحريض الطائفي الذي تمارسه جماعتا الاسلام السياسي «السنة ، والشيعة» في ساحتنا اليوم تمثل خطراً محدقاً لانها تقود البلاد الى منزلق التشظي والانقسامات والحروب الاهلية، وكما تعرف ويعرف الجميع أننا سبق أن جربنا الكثير من الحلول التي قدمتها القوى السياسية طيلة العقود الماضية، ولكن جميعها فشلت واصطدمت بواقع صلب، والآن الازمة التي نعيشها تبدو اكثر تعقيدا، لذلك فان الليبرالية في ظل واقعنا اليوم اصبحت حاجة ملحة لابد من الاخذ بها .. لأنها المشروع السياسي الوحيد الخالي من مفاهيم الفرز والتصنيف للناس، والذي يتعامل مع الانسان باعتباره انساناً لا اكثر ولا اقل، هذا اذا ما كنا فعلا حريصين على المصلحة الوطنية وجادين ايضا في تحقيق العدالة والمساواة والعيش الكريم لكل اليمنيين، وأؤكد لك ايضا أن الصراعات التي تشهدها المنطقة العربية اليوم وفي مقدمتها «مصر، وتونس، وسوريا، والعراق، والبحرين، وغيرها» لن تهدأ ولن تعرف المنطقة العربية بشكل عام طريقها الى الاستقرار والسلم والتعايش الانساني ، الا اذا ما اتخذت شعوبها النهج والفكر الليبرالي سبيلا لإدارة شئونها.

• ما الذي انجزه الحزب الليبرالي اليمني حتى الآن؟

•• أستطيع القول أننا تمكنا خلال الفترة القليلة الماضية من تحقيق نجاحات جيدة خصوصا اذا ما قيست بحجم التحديات والصعوبات التي تواجهنا ، حيث استقطبنا عدداً كبيراً من الاعضاء من مختلف محافظات الجمهورية اغلبهم من النخب السياسية والاكاديمية والفكرية والادبية والاعلامية، كما تمكنا بمبادرات وجهود شخصية من ايجاد مكتب رئيسي للحزب في العاصمة «صنعاء»، واصبح لدينا مجاميع من الشباب والناشطين السياسيين والاكاديميين في اغلب محافظات الجمهورية وفي مقدمتها المحافظات الجنوبية يتولون عملية التعريف بالحزب واهدافه واستقبال طلبات الانضمام اليه بمعنى انهم صاروا يشكلون نواة لفروع الحزب في تلك المحافظات، وحققنا حضوراً اعلامياً على المستوى المحلي والدولي لا بأس به، واسسنا «المنتدى الليبرالي الاسبوعي» الذي اصبح يقام كل يوم اثنين اسبوعياً، وشاركنا ايضا في العديد من الفعاليات المحلية وقدمنا خلالها رؤية الحزب حول الكثير من القضايا الراهنة، هذا على المستوى المحلي، وعلى المستوى العربي والخارجي ، تمكنا من التواصل والتنسيق وربط علاقات جيدة مع مختلف الاحزاب والمنظمات الليبرالية العربية وعدد من المنظمات الدولية المعنية بالفكر الليبرالي، كما شاركنا في ثلاثة مؤتمرات ليبرالية دولية عقدت في كل من (تونس، ولبنان، والاردن) مثلنا فيها اليمن، واصبح الحزب عضوا في التحالف العربي للحرية والديمقراطية «شبكة الليبراليين العرب»، وايضا شاركنا في تأسيس واشهار «التحالف الليبرالي للخليج والمحيط الهندي» الذي ضم عدداً من الاحزاب والمنظمات الليبرالية في كل من(السعودية، والكويت، واليمن، وجزر القمر) وانتخبت انا نائبا لرئيس التحالف، ولدينا العديد من الاجندة والبرامج وسيتم الاعلان عنها في حينه.

• ماذا عن الأنشطة التي ينفذها الحزب في الفترة الراهنة؟

•• اما في ما يتعلق بأنشطتنا الحالية فنحن مركزون على استكمال عملية التأسيس للحزب، ولا نقصد بالتأسيس هنا استكمال الاجراءات القانونية والحصول على الترخيص والاعتراف الرسمي من لجنة الاحزاب فقط ، وانما نقصد استكمال التأسيس لبنية وارضية الحزب بشكل عام، حيث اننا عاكفون على الحشد والتسويق والترويج والتعريف بمشروع الحزب على كافة المستويات، وبصراحة لسنا على عجلة من امرنا بل اننا حريصون على العمل بهدوء وروية لان المسالة في نظرنا كما قلت لك ليست ترخيصاً فقط .. بل انها في الدرجة الاولى متعلقة بكيفية احداث تغيير حقيقي في الوعي وفي القناعات الفردية للناس ، نحن حريصون على عدم تكرار التجارب الفاشلة للأحزاب الاخرى، فقبل ان يكون هناك حزب لابد من التغيير العميق في ذهنية المجتمع في اتجاه تحرري حضاري يواكب متغيرات العصر ، أي إحداث تغيير فعلي في وعي المجتمع وابدال مفاهيمه حول العلاقات الاساسية بين الانسان وغيره من الناس وبينه وبين الواقع الذي يعيشه، وبالتالي فإننا عاقدون العزم على التأسيس لثقافة جديدة في المجتمع تنطلق من مفاهيم وقيم العلم والفكر شاملة لكل الممارسات والعادات والمعتقدات العقيمة التي لم تعد تتماشى مع متغيرات الحاضر.

بلادنا بحاجة إلى قوى سياسية جديدة لأن أغلب القوى الموجودة شاخت

• هل تعتقد أن القوى السياسية اليمنية مؤمنة بالدولة المدنية أم أنها تزايد بهذا المصطلح «الدولة المدنية» فقط؟

•• للأسف أن هذا المصطلح اصبح من اكثر المصطلحات استخداماً في وقتنا الحالي من قبل مختلف الشخصيات السياسية والحزبية والعسكرية القبلية والجماعات الدينية ورموز النظامين «السابق والحالي» وكل القوى التقليدية في بلادنا بشكل عام ، حيث ان كل واحد منهم يؤكد ان مساعيه وتحركاته وانشطته جميعها تصب في سبيل تحقيق الدولة المدنية .. حتى اختلط الامر على العامة من الشعب فلم يعودوا يدركون كيفية التمييز بين انصار المدنية واعداءها، تجد الشيخ يستقل سيارته وخلفه سيارة اخرى بها عشرة مرافقين مدججين بالأسلحة يجوبون الشوارع العامة متجاوزين اشارات المرور يعتدون على هذا ويشتمون ذاك ويمارسون كل ماله صلة بالهمجية والفوضى والعبث، وتفاجأ بهذا الشيخ عندما يتحدث بشكل رسمي يقول وبدون أي حياء او خجل « نحن نسعى الى تحقيق الدولة المدنية الحديثة» ، لذلك فإن المشكلة تكمن في أن غالبية هؤلاء يجهلون مفهوم المدنية بمعناه الصحيح .. لا يدركون ان المشيخة ومراكز النفوذ القبلي والمناطقي والاقتصادي والعسكري التي يمثلونها ، تتقاطع مع المفهوم الحقيقي للمدنية، لا يعون ان التعصب الاهوج الديني والطائفي والتمييز العنصري والمناطقي والفئوي ضد المدنية، لا يفقهون ان مخالفة القوانين والانظمة والقفز على الواقع وعمليات الاقصاء والتهميش والمصادرة لحقوق وحريات الآخرين وسياسة البسط والنهب والاحتكار الاقتصادي والمغالطات التي يتباهون بممارستها ضد المدنية، لا يعلمون أن الدولة المدنية تعني أن يحكمها المدنيون وليس المشايخ او العسكر او رجال الدين أو المتنفذين، وتسود فيها المساواة بين الناس والعدالة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين او الجنس او اللون او القبيلة وأن الجميع فيها سواسية امام القانون، لا يعرفون ان الدولة المدنية تحترم الحريات الفردية بشتى اشكالها وانواعها بما فيها حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الاعتقاد، وانها ترفض تحويل السياسة إلى صراع حول العقائد الدينية أو الشرائع السماوية، لذلك فان المشكلة تكمن في ان كل واحد منهم يفسر مفهوم المدنية على هواه وكما يقولون «كل يغني على ليلاه» .. وبالتالي فإن الادوات غير المدنية لا يمكن ان تنتج دولة مدنية .

• ماهي المعوقات والصعوبات التي تواجهكم؟

•• ليست هناك اية معوقات نحن نمارس نشاطنا بشكل علني وواضح، والعائق الوحيد الذي يواجهنا هو عدم توفر الدعم المادي للحزب، فنحن نعمل بإمكاناتنا الذاتية، وكل من يعملون معنا يبذلون جهودهم بشكل طوعي، ومشروع الحزب جاء اصلا بمبادرات فردية وليس بإيعاز من جهة او طرف كان وبصراحة وبعكس ماهو متعارف عليه في ساحتنا السياسية اليوم نحن لسنا نتبع (إيران، ولا السعودية، ولا قطر، ولا تركيا، ولا النظام السابق، ولا أي شيخ، او تاجر، او أي شخصية أو جهة نافذة) وكل هؤلاء وغيرهم من الجهات ومراكز القوى التي تقف وتمول المشاريع السياسية في ساحتنا المحلية اليوم جميعهم في نظرنا حاملين لمشاريع تآمرية مقيتة ورخيصة لا علاقة لها بالهم الوطني ولا بالمطالب والاحتياجات الشعبية، ولا يسعون سوى الى تكريس ثقافة التخلف والحقد والكراهية ونشر كافة المفاهيم التي تجر البلاد الى المجهول ، ولأننا لم ننجر ولم نوال أياً منهم فإننا لانزال نعمل في ظل امكانات يمكن ان نقول عنها (صفر) هذه الجهات لا يمكن ان تمنحك أي تمويل الا اذا ما حولت نفسك الى اداة تديرها وتسيرها في سبيل تحقيق مآربها واهدافها الشخصية.

وبصراحة نحن نرفض التبعية وحريصون على عدم الوقوع في براثن التمويلات المشروطة، وقد اكدنا اكثر من مرة اننا بحاجة الى دعم وتمويل ولكن دون شروط، وذلك لاننا نريد ان نؤسس لمشروع سياسي وطني نقي مشروع للمستقبل للأجيال القادمة مشروع لاجل الانسان اليمني ومن اجل ان يعيش بكرامة ويمارس حريته وحياته بشكل عفوي غير مأسور بإعاقات فكرية او ثقافية او مجتمعية ، ذلك هو التحدي والعائق الابرز والوحيد الذي يواجهنا في الوقت الراهن، ونحن مدركون ان صعوبات جمة تنتظرنا في قادم الايام، لكننا ورغم كل ذلك متفائلون كثيرا وسنمضي قدما بمشروع الحزب الليبرالي اليمني مهما كانت التحديات والظروف، واملنا كبير في ان يلتف حولنا ويعمل معنا كل الخيرون من ابناء هذا الوطن.

يجب تأصيل الفكر الليبرالي من وحي تراثنا الثقافي اليمني والعربي

مدير عام فرع الهيئة العامة للاستثمار بعدن لـ 14 أكتوبر :

رغم مرور عام كامل على الأزمة إلا أننا لم نلمس إقبال المستثمرين على تقديم طلباتهم الجديدة

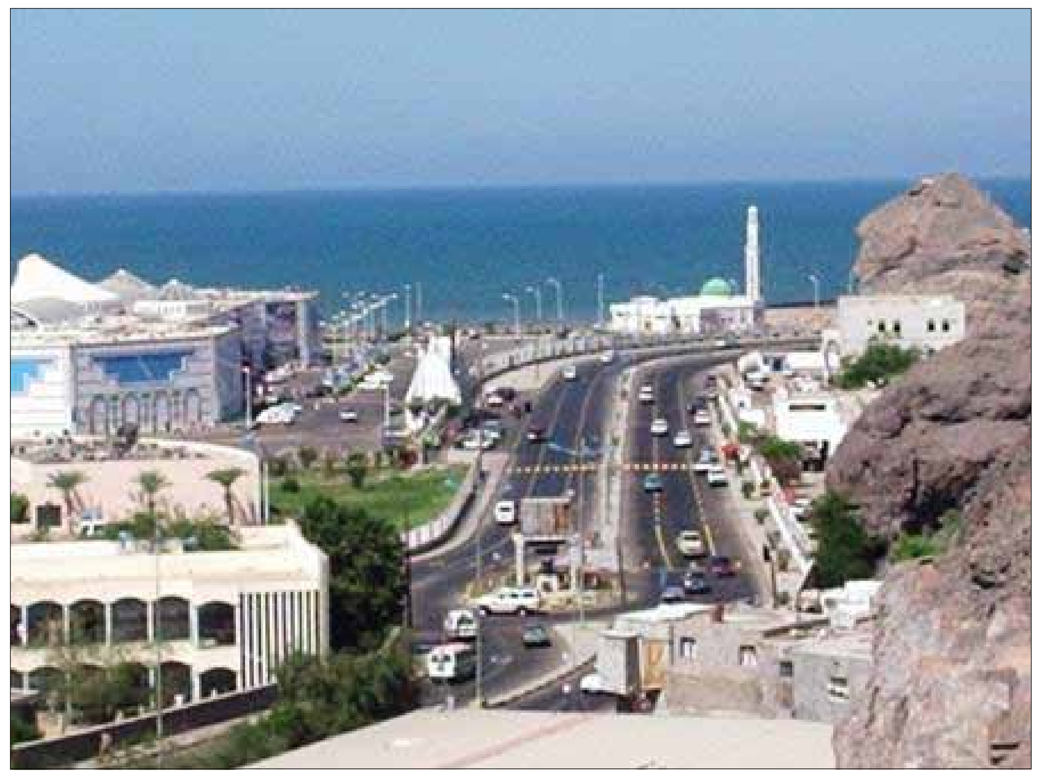

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار وفروعها (عدن، تعز، حضرموت والحديدة) بموجب قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م وكان إنشاء فرع الهيئة في عدن في مايو 1992م.

ومنذ ذلك الحين فإن الفرع في عدن يقوم بتقديم خدماته للمشروعات الاستثمارية بموجب القانون ولائحته التنفيذية.. بالإشارة إلى الأعمال التنفيذية التي تقوم بها فإن الهيئة أيضا تقوم بإجراء المسوح والدراسات اللازمة لرصد حركة تقدم العمل في المشروعات المسجلة والمعوقات التي تواجهها والمساعدة في تقديم النصح والمعالجات الممكنة.. في هذا الصدد كان لنا لقاء مع الأخ إقبال محمد منير مدير الهيئة العامة للاستثمار فرع عدن فإلى الحصيلة:

> أجرى اللقاء / عادل خدشي

أستهل الأخ إقبال منير حديثه بالقول إن الهيئة تعمل مع فروعها على تطوير أعمالها وأدائها ويرى ذلك من خلال التعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار وآخرها كان بإصدار قانون جديد رقم (15) لعام 2010م.

وبعد صدور القانون الجديد تم نقل الصلاحيات التنفيذية اليومية إلى الجهات المختصة بموجب قوانينها وهي الجمارك والضرائب.. مضيفا قامت قيادة الهيئة بالاتفاق مع مكتب الجمارك في الهيئة بوضع آلية مؤقتة لاصدار قرارات الاستثمار والاضافات وقوائم الإعفاءات الجمركية مما أدى إلى شل النشاط الاستثماري في الفروع مما أطال في فترة إصدار الإعفاءات المقررة في القوانين الجديدة.. وأصبحت المعاملة التي كانت تنجز في اليوم نفسه تستغرق شهرا وأكثر.. في هذا المجال الحيوي والمهم.

تأثير الأوضاع في البلاد على النشاط الاستثماري

وأكد أن سنة 2011م كانت استثنائية في النشاط الاقتصادي والسياسي في اليمن وانعكس ذلك في معايير بيئة العمل والاستثمار بشكل خاص ، حيث لوحظ مايلي :-

لم يتقدم أصحاب المال بطلبات لمشاريع جديدة إلا بالنزر اليسير.. مؤكدا أن أكثر الطلبات تركزت في جانب الإعفاءات لاستيراد مدخلات الإنتاج في المشاريع الصناعية، مما يشير إلى توجه أصحاب المشروعات للحفاظ على مشروعاتهم التي نفذت من سابق وتشغيلها بالقدر الممكن في ظل هذه الأزمة.. وحتى الآن لم نجد إن المستثمرين على تقديم طلباتهم الجديدة .

المشروعات المسجلة لعام 2011م

وأشار إلى أن إجمالي المشروعات التي تم تسجيلها في فرع الهيئة / عدن لعام 2011م بلغ (8) مشاريع بكلفة استثمارية قيمتها (1.84) مليار ريال.. وبنسبة مئوية بلغت (100 %)، وهي في القطاعات الصناعية والسمكية والخدماتية والصحية والسياحية، وإجمالي العمالة فيها بلغت (182) عاملا.

مشروعات قيد التنفيذ

وأوضح أن إجمالي المشروعات قيد التنفيذ في فرع الهيئة لعام 2011م بلغت (7) مشاريع بكلفة استثمارية قدرها (10.07) مليارات ريال... مضيفا أن المشروعات المسجلة ومستواها التنفيذي (إفراج جمركي) لعام 2011م، وذلك في مجالات الإسكان والسياحة والصحة والصناعة.. وبلغ عدد العمالة في هذه المجالات (246) عاملا.

■ إقبال محمد منير

المشروعات المنفذة

ولفت الأخ إقبال محمد منير مدير فرع هيئة الاستثمار بعدن إلى أن إجمالي المشروعات المنفذة في عام 2011م مشروع في المجال السياحي بلغت كلفته الاستثمارية (0.15) مليار ريال.. وعدد العمال فيه بلغ 22 عاملا.. مضيفا أن إجمالي المشروعات التي منحت اعفاء لمستلزمات الانتاج في فرع الهيئة لعام 2011م بلغ (37) مشروعا.

وبلغ عدد شهادات الاعفاء الضريبي لعام 2011م للسنة الأولى (3) شهادات، وعدد شهادات الإعفاء الضريبي المجددة لعام 2011 (36) شهادة.

المشروعات المسجلة لعام 2012م

وأكد أن المشروعات المسجلة بفرع الهيئة في محافظة عدن لعام 2012م في مختلف القطاعات الصحية والصناعية والتعليمية والسكنية بلغت (7) مشاريع بكلفة استثمارية قيمتها (44.07) مليار ريال، بنسبة (100 %) حيث وصل إجمالي العمالة في هذه المشاريع (843) عاملا.

المشروعات المنفذة وقيد التنفيذ

وعن المشروعات المسجلة ومستواها التنفيذي (إفراج جمركي) لعام 2012م في القطاع الاقتصادي (صناعة) قال إن إجمالي المشروعات قيد التنفيذ في فرع الهيئة لعام 2012م مشروعان بكلفة استثمارية قدرها (15.15) مليار ريال، والعمالة فيهما بلغ عددهم (102) عامل.

وبلغ إجمالي المشروعات المنفذة في عام 2012م لمحافظة عدن في مجال الصحة مشروعا واحدا بكلفة استثمارية قدرها (0.09) مليار ريال وعدد العمالة بلغ 31 عاملا.

فيما بلغ إجمالي المشروعات التي منحت إعفاء لمستلزمات الإنتاج في فرع الهيئة لعام 2012م عدد (25) مشروعاً.. كما بلغ عدد شهادات الاعفاء الضريبي لعام 2012م للسنة الأولى شهادتين.. فيما بلغ عدد شهادات الإعفاء الضريبي المجددة لعام 2012 (31) شهادة.